



مذكرة

014X25

13 فبراير 2025

- إلى السيدات والسادة:
- . المدير العام للعمل التربوي؛
  - . المدير العام لتنظيم الحياة المدرسية؛
  - . المديرية العامة للتخطيط والموارد والتعاقد بالنيابة؛
  - . مدير البرمجة والميزانية ومراقبة التدبير؛
  - . مدير الرياضة؛
  - . مديرة ومديري الإدارة المركزية بالنيابة؛
  - . مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

الموضوع: في شأن إعداد وإبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله:

وبعد، فكما تعلمون، تمثل الشراكة آلية مهمة للعمل المشترك بين هذه الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها ومؤسسات التربية والتكوين من جهة، والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى، وذلك من خلال تنسيق وتنظيم جهود وتدخلات هؤلاء الفاعلين، الرامية إلى تحقيق أهدافهم المشتركة المرتبطة بتنزيل الالتزامات والأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق 2026/2022، من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، وإلى إنجاز المشاريع التي تستهدف النهوض بمنظومة التربية والتكوين، وفق إطار تعاقدية يتم تفعيله عبر إعداد وإبرام اتفاقيات شراكة في مجالات تحقيق إلزامية التعليم وتعميمه، ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين، وتنمية وتطوير التمدرس الاستدراكي والمدرسة الدامجة، وتحسين جودة التعلّات، وتنمية وتطوير الأنشطة الموازية وأنشطة الحياة المدرسية، وترسيخ التربية على القيم، وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تنوع مصادر التمويل والارتقاء بالقدرات التديبرية للموارد البشرية، وإرساء الحكامة الناجعة في تدبير منظومة التربية والتكوين.

ولضبط مسطرة إعداد وإبرام هذه الاتفاقيات وتحقيق الأهداف والنتائج الملتمزم بها في إطارها، ومن أجل تحديد وتدقيق أدوار الشركاء باختلاف مجالات تدخلاتهم، يشرفني دعوتكم، كل من موقعه ومسؤوليته، إلى التقيد بالإجراءات والتدابير التالية:

- تعزيز آليات التواصل والتعبئة والتنسيق مع مختلف الفاعلين والمتدخلين من أجل إدماجهم في مقاربة تشاركية قوامها التعاقد حول الأهداف والنتائج؛
- الارتقاء بمنهجية إعداد وإبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون باعتبارها عقودا ملزمة للأطراف الموقعة عليها؛
- تنمية وتطوير الشراكات المبرمة مع مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة وجمعيات المجتمع المدني، والعمل على الاستفادة من كل الخبرات التي يتيحها تنزيل وتفعيل هذه الشراكات؛
- توسيع انخراط الفاعل الاقتصادي في اتفاقيات الشراكات والتعاون التي تبرمها الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها ومؤسسات التربية والتكوين؛
- العمل على أن تكون أهداف ومكونات ومشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون مندرجة ضمن اختصاصات ومجالات تدخل البنيات الإدارية التي تعد مشاريع هذه الاتفاقيات؛
- تحديد وتدقيق التزامات وحقوق وأدوار مختلف الأطراف الموقعة على الاتفاقيات، حسب مجالات الشراكة والتعاون المستهدفة، وذلك لتفادي كل ما من شأنه عرقلة إنجازها؛
- التنسيق والتشاور مع جميع الأطراف المتدخلة في مشاريع الشراكات وإشراكها في إعداد محتويات العقود التي تسفر عنها لضمان انخراطها وتعاونها من أجل تنفيذ مختلف تعهداتها المتعلقة بتنزيل وتفعيل هذه الشراكات؛
- التقيد التام بالنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال تدبير اتفاقيات الشراكات والتعاون؛
- إرفاق اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بجميع الوثائق والمستندات الضرورية لتنفيذها، كقائمة المشاريع المدرجة ضمنها ومصادر تمويلها والتقديرات المالية الضرورية لإنجازها؛

■ ضمان حكامه جيدة لتنفيذ العمليات والمشاريع المدرجة ضمن اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة، من خلال إحداث لجن مشتركة بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقيات، تتولى تتبع وتقييم إنجاز هذه العمليات والمشاريع في الأجل المحددة لها، ووفق معايير ومؤشرات الجودة الملزم بها، فضلا عن إعداد تقارير دورية منتظمة حول حصيلة أشغالها:

■ بالنسبة لاتفاقيات الشراكة المبرمة على مستوى المصالح المركزية للوزارة، يتعين التقيد بالمسطرة التالية:

إعداد مشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون بتنسيق وثيق مع مديرية التواصل والتعاون والشراكة والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي، باعتبارها ذات الاختصاص في مجال تنمية وتطوير الشراكات مع المؤسسات والهيئات العامة والخاصة وجمعيات المجتمع المدني، ولكونها تضطلع بدعم ومواكبة المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في هذا المجال؛

العمل على الاستشارة القبليّة مع المديرية العامة للتخطيط والموارد والتعاقد عندما يتعلق الأمر بمشاريع اتفاقيات شراكة وتعاون تكون الوزارة ممولا لها أو مساهما في تمويلها، أو بالنسبة للمشاريع الكبرى لبناء أو تأهيل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين؛

إحالة جميع هذه المشاريع من طرف مديرية التواصل والتعاون والشراكة والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي على مديرية الشؤون القانونية والمنازعات (الصيغة الورقية والإلكترونية) قصد دراسة جوانبها القانونية والتحقق من مدى مطابقتها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وذلك بعد القيام بالاستشارات اللازمة مع المديرية المركزية أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المعنية، عند الاقتضاء؛

عرض مديرية التواصل والتعاون والشراكة والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي للصيغة النهائية لمشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون على مسطرة المصادقة والتوقيع، بعد توصلها بالرأي النهائي لمديرية الشؤون القانونية والمنازعات بشأنها؛

تقوم مديرية الشؤون القانونية والمنازعات ومديرية التواصل والتعاون والشراكة والارتقاء بالتعليم المدرسي الخصوصي بتوثيق وحفظ النسخ النهائية لاتفاقيات الشراكة والتعاون الموقعة.

■ فيما يخص مشاريع اتفاقيات الشراكة والتعاون المتعلقة بالمجال الرياضي، ولاسيما تلك المتعلقة بإحداث القاعات المغطاة للرياضات والمركبات والملاعب الرياضية، وكذا تسييرها وتديورها، تتولى مديرية الرياضة، في إطار الاختصاص، باستطلاع رأي البنيات الإدارية المعنية بهذه المشاريع وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والقانونية، وذلك قبل عرضها على مصادقة وتوقيع السيد الوزير.

في الختام، وبالنظر لما يكتسبه موضوع إعداد وإبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون من أهمية بالغة، فإني أهيب بكم، كل من موقعه ومسؤوليته العمل على تطبيق فحوى هذه المذكرة وإيلائها ما يلزم من عناية واهتمام، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي  
والرياضة  
محمد سعد بركة